تقرير للبنك الوطني أكد أن ذلك يأتي بدعم من استمرار استثمارات البنية التحتية والاصلاحات التنظيمية وتزايد إنتاج قطاع الغاز

توقعات بتحسن النمو الاقتصادي القطري ليصل إلى 3.0 في المئة خلال 2020

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني انه من المتوقع ان يسجل الاقتصاد القطري نموا سنوياً يصل إلى 2.7% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين الأعوام 2018-2020 وهو ما يعد أداءً جيداً مقارنة بنمو 1.6% في العام 2017. بدعم من تحسن القطاعات غير النفطية، لا سيما قطاعات التصنيع والبناء. أما في قطاع الغاز، تتوجه السلطات إلى زيادة الطاقة الانتاجية للغاز الطبيعي المسال بنسبة 43% بحلول العام 2024. كما يساهم التوسع في برنامج الإنفاق الاستثماري للحكومة في دعم النشاط الاقتصادي بصفة رئيسية في ظل بلوغه مراحل متقدمة مع اقتراب انطلاق كاس العالم لكرة القدم المقرر إقامته بعد ثلاث سنوات فقط. ويبقى الوضع المالي لقطر جيدا، في ظل توقعات بتسجيل فائض في الموازنة للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام في العام 2018 يصل إلى نسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عودة احتياطي النقد الأجنبي إلى الارتفاع مرة اخرى، بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز وتقليص النفقات العامة.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن الشركات والمستثمرين قد استعادوا ثقتهم في الاقتصاد القطري، حيث ارتفعت ودائع غير المقيمين، وتحسن ائتمان القطاع الخاص. كما أنهت البورصة تداولات العام 2018 بتسجيل اعلى مكاسب سنوية على مستوى المنطقة بنمو بلغت نسبته 21%، بعد أدائه الضعيف في العام 2017. إلا انه على الرغم من ذلك، لا تزال التحديات قائمة، في ظل الاعتماد المتواصل على قطاع الغاز، الذي يقع تحت

المالية العامة تزداد صلابة بفضل ارتفاع أسعار الطاقة والتحكم في النفقات

رحمة تقلبات أسعار الطاقة، وارتفاع تكاليف الاقتراض المرتبطة بتشديد السياسة النقدية الأمريكية والمخاطر الجيوسياسية الإقليمية، دون وجود بوادر لتسوية الأزمة مع بعض دول الخليج.

استثمارات البنية التحتية تدعم النمو

يواصل القطاع غير النفطي قيادة النمو الاقتصادي، في ظل توقعات بنمو القطاع بنسبة 4.1% و4.8% على أساس سنوي في عامي 2019 و2020 على التوالي، بدعم من برنامج استثمارات الحكومة في مشروعات البنية التحتية الذي تبلغ قيمته 200 مليار دولار ضمن الرؤية الوطنية قطر 2030.

حيث عزز نمو قطاعي التصنيع والبناء النشاط الاقتصادي لقطر خلال العام 2018 مع تكثيف إنتاجية مصفاة لفان وتحقيق مزيد من التقدم بمشاريع البنية التحتية للنقل والترفيه والعقار بالتزامن مع اقتراب انطلاقمباراة كاس العالم 2022. ويدعم توقعات النمو الايجابية حتى 2020 المزايا الناتجة عن الإصلاحات التنظيمية التي تم إدخالها على مدار العامين الماضيين، مثل السماح برفع نسبة الملكية الأجنبية إلى 100% في جميع القطاعات، وتسريع إصدار التراخيص التجارية والصناعية وإصدار قانون الإقامة للوافدين الذين أقاموا في قطر لفترات طويلة.

أما في قطاع الغاز، تعتزم السلطات زيادة الطاقة الانتاجية للغاز الطبيعي المسال بنسبة 43% ليصل إلى 110 مليون طن متري سنويًا بحلول العام 2024، وهو ما سيساعد على نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع بحلول العام 2020، فيما طرحت قطر للبترول بالفعل أولى مناقصاتها لمنصات الحفر. لذا يتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الهيدروكربوني من 0.3% في العام 2018 إلى 0.9% بحلول العام 2020.

تراجع معدلات التضخم على خلفية استمرار ضعف القطاع العقاري

يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في المتوسط 0.3% في العام 2018، ويأتي ذلك التراجع على خلفية استمرار ضعف أداء القطاع العقاري (بسبب زيادة العرض واعتدال النمو السكاني) وارتفاع أسعار المواد الغذائية في العام 2017، نتيجة للأزمة مع بعض دول الخليج. حيث انخفض كلا المؤشرين في نوفمبر 2018، بنسبة 2.6% و 2.4% على أساس سنوي على التوالي. ومن المرجح أن يرتفع معدل التضخم في المتوسط إلى 2.3% في العام 2020، إلا أنها قد تتجاوز 3.5% إذا تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في العام 2020.

توقعات بتسجيل أول فائض مالي منذ العام 2015

قد تتمكن ميزانية قطر من تسجيل فائض بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، بعد ثلاثة أعوام متتالية من العجز. ويعزى هذا الأمر في المقام الأول إلى ارتفاع إيرادات النفط والغاز في أعقاب ارتفاع أسعار الطاقة والحد من النفقات الحكومية (تخفيض الدعوم، دمج الوزارات، وغيرها من الاجراءات) وارتفاع الإيرادات غير النفطية إلى حد ما. واعتمدت قطر في تمويل العجز بصفة رئيسية على أدوات الدين المحلية، على الرغم من عودة قطر مرة أخرى إلى أسواق السندات الدولية في أبريل 2018 بطرح ناجح بلغت قيمته 12 مليار دولار.

كما تحسن أيضا الحساب الجاري الخارجي، الذي تمكن من تسجيل فائض في العام 2017. وعلى الرغم من تراجع مرتقب لأسعار الطاقة في عامي 2019-2020، إلا انه من المستبعد أن يعود إلى تسجيل عجز خلال هذه الفترة.

رصيد الميزانية المالية والحساب الجاري

من جهة اخرى، بلغ احتياطي النقد الأجنبي

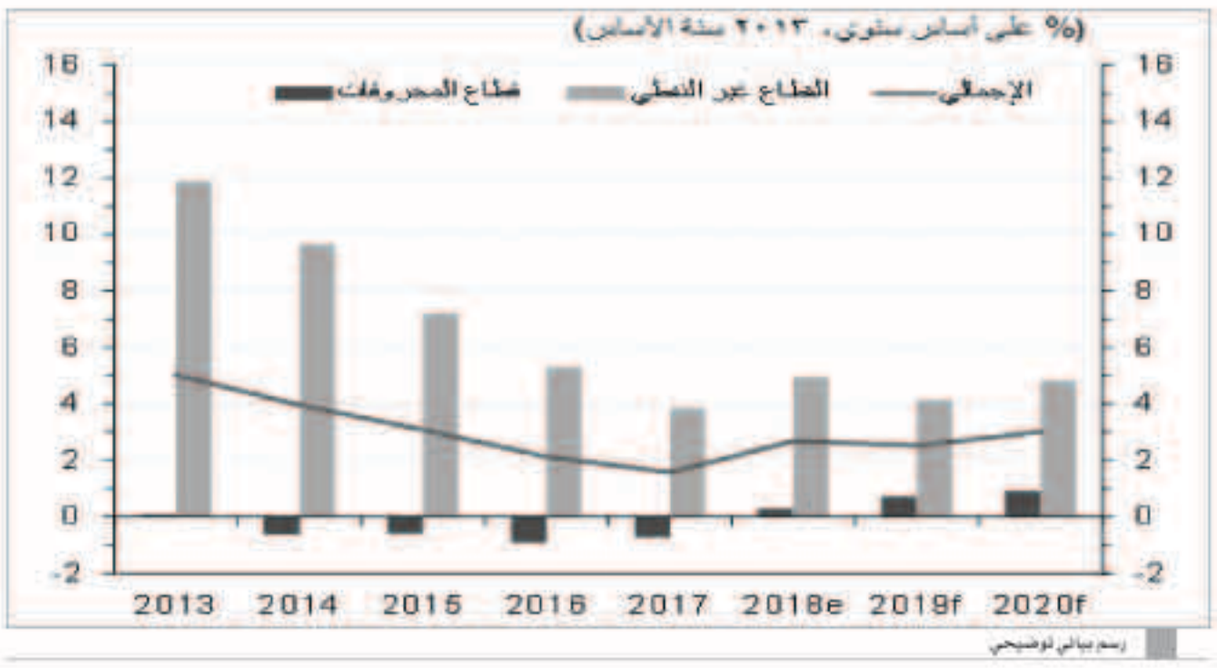

رسم بياني توضيحي

ثقة السوق في تحسن مستمر، مع ارتفاع مؤشر بورصة قطر بنسبة 21 في المئة خلال 2018

تعافي نمو ودائع غير المقيمين ومحافظة ائتمان القطاع الخاص على نموه الجيد

لمصرف قطر المركزي 28.2 مليار دولار في أكتوبر 2018، وهو مستوى ليس بعيدًا عن مستويات ما قبل الأزمة مع بعض دول الخليج.

تعافي القطاع المصرفي من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ونمو الائتمان ما يزال قويا بفضل قيام جهاز قطر للاستثمار (صندوق الثروة السيادي القطري) بضخ السيولة في الوقت المناسب، تمكنت الحكومة من تعويض تدفق ودائع غير المقيمين للخارج في أعقاب الأزمة مع بعض دول الخليج، حيث ارتفع اجمالي المطلوبات لدى البنوك الأجنبية – الودائع من البنوك الخارجية، وودائع غير المقيمين وسندات الدين، بنحو 20% اعتبارًا من أكتوبر 2018، وذلك بالتزامن مع تعافي تدفقات غير المقيمين بصفة خاصة بعد أن تراجعت إلى أدنى مستوياتها البالغة 135 مليار ريال قطري في نوفمبر 2017، أي بما نسبته 27% مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة مع بعض دول الخليج. وكان نمو ودائع القطاع الخاص ونمو إجمالي الودائع ضعيفا بصفة عامة، وإن كانا قد سجلا نموا بنسبة 1.5% و0.5% على أساس سنوي في اكتوبر 2018 على التوالي في ظل ضخ ودائع حكومية ضخمة في العام 2017. من جهة اخرى، تخطى نمو ائتمان القطاع الخاص نمو الودائع (11.4%+ على أساس سنوي) بفضل تنامي الطلب على قطاعات الخدمات والتجارة العامة والعقار. وبعد ذلك من الأمور الايجابية للاقتصاد على نطاق واسع، على الرغم من الزيادة في تكاليف الإقتراض. حيث قام مصرف قطر المركزي برفع أسعار الفائدة أربع مرات في العام 2018 (بواقع 25 نقطة أساس كل مرة) وفقا للسياسة النقدية المتشددة للاحتياطي الفيدرالي.

أداء الأسهم القطرية الأفضل إقليميا في 2018

ارتفع المؤشر العام لبورصة قطر بنسبة 21% في العام 2018، متفوقا على أداء كافة البورصات الخليجية الاخرى. وقد بدأ المؤشر من مستوى متدني مقارنة بالدول المجاورة على خلفية أدائه الضعيف في العام 2017، إلا أن الاسهم القطرية قد استفادت من تدفقات المحافظ الاستثمارية الضخمة الناتجة عن زيادة الوزن النسبي للأسهم القيادية المدرجة في مؤشر مورغان ستانلي، بالإضافة إلى تعافي الثقة العامة نتيجة لارتفاع أسعار النفط. كما ساهمت الإجراءات الحكومية من رفع القيود عن الملكية الأجنبية، إضافة إلى تأكيد وكالة التصنيف الائتماني موديز على التصنيف السيادي لقطر عند مستوى Aa3، مع مراجعة النظرة المستقبلية لتصنيف الديون السيادية الحكومية على المدى الطويل من سلبية إلى مستقرة، لتجتمع تلك العوامل على إعادة الثقة في الاقتصاد القطري.

«جيه بي مورغان»: الشركات التكنولوجية الأوروبية تعود من جديد لتوفر فرصاً واعدة للمستثمرين

على الرغم من أن أوروبا هي المقر الرئيسي للعديد من الشركات الرائدة في العالم في مجالاتها المعنية، إلا أن شركات التكنولوجيا فيها هي خارج المشهد حاليا، وذلك مع سطوة عدد من الشركات المرموقة العالمية مثل فيسبوك، وأمازون، ونتفليكس وجوجل على هذا الفضاء.ومع ذلك،تعتبر أوروبا مركزاللعديد من الشركات الرائدة في العالم،إذ تحتضن سبعمن أصل أحد عشر شركة برمجيات صناعية عالمية وتجمع 50% من عائدات البرمجيات الصناعية العالمية. في ضوء ذلك، يرى بنك جيه بي مورغان الخاص أن أوروبا توفر الكثير من الفرص الاستثمارية، لا سيما في المجالات التي تجمع ما بين التكنولوجيا والصناعات الأخرى. وفي إصداره الأخير بعنوان «وجهة نظر من أوروبا»،حددالبنك موضوعان اثنان من الموضوعات المتوقع أن تسهم في دفع مسيرة الابتكار التكنولوجي في مختلف أنحاء أوروبا وهما: الثورة الصناعية الرابعة، والجيل الجديد من السيارات. وفي هذا الصدد، قال ديفيد ستابس، رئيس استراتيجية استثمار العملاء في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لدى بنك جيهبي مورغان الخاص: « لا يولي العديد من المستثمرين اهتماما بشركات التكنولوجيا الأوروبيةنظرا لعدم تمثيل هذا القطاع بشكل كافي في مؤشرات الأسهم العالمية والمحلية، لا سيما تلك الشركات التي تضم شركات تتمتع برؤوس أموال كبيرة. إلا اننا عندما نتوسع في القطاعات على مستوى العالم، ونبحث عن الشركات التي تستخدم التكنولوجيا لدفع عجلة النمو، فإننا نجد الكثير من الفرص في أوروبا إذتربط التكنولوجيا حقا، لاسيما التكنولوجيا الرقمية، بين العديد من الشركات، فضلاً عن ارتباطها بحياتنا الاجتماعية والاقتصادية، حتى بات من العبث فصل ما هو «تكنولوجي» عما هو «ليس تكنولوجي». لذا، فمنا بتحديد مجالان اثنان من مجالات الاهتمام تجتمع فيهما التكنولوجيا بالصناعة من خلال مفهوم «الثورة الصناعية الرابعة» والتحول نحو الجيل التالي من السيارات».

ديفيد ستابس

واضاف ستابس قائلاً: «باتت معظم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة الجديدة تشكل معايير الصناعة كما هو الحال مع الحوسبة السحابية. وهناك العديد من المحفزات التي تعمل على تعزيز هذا النمو منها: التقنيات الجديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ المعايير الأوروبية؛ سياسات تطوير التقنيات الجديدة؛ التحديثات الصناعية الخاصة بالتغيرات السكانية». واختتم قائلاً: «على الرغم من أن التقدم الجاري كان مبهرا حقا، إلا أن تبني أوروبا لهذه التقنيات يشهد تسارعاً أيضا. وحدد البنك التجاري الدولي عددا من البلدان التي باتت في طليعة الدول المؤثرة في مفهوم الثورة الصناعية الرابعة وهي ألمانيا وإيرلندا والسويد والنمسا.الأمر الذي من شأنه أن يجعل الجزء الأكبر من الاقتصاد الأوروبي مصدرا للنمو للمستثمرين التكنولوجيين ومزودي الخدمات. ومن المحتمل أن يشجع هذا الاتجاه نقص العمالة الوشيك في معظم البلدان الأوروبية، والذي يظهر بقوةفي الجمهورية التشيكية والمجر وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا».

الجيل التالي من السيارات

كانت أوروبا،ومنذ عقود، في طليعة الدول الصنعة للسيارات، إلا أن العالم بات يتحرك الآن بسرعة نحو ثورة في مجال النقل. وستشهد الشوارع والمصانع وصالات عرض السيارات تحولاً مع الابتكارات المتزامنة في مجال القيادة التشاركية، والقيادة الذاتية، والشبكات الكهربائية. وبحسب رؤية بنك جيه بي مورغان الخاص فإن أوروبا تتمتع بمكانة جيدة للاستفادة من هذا الاتجاه.

«يشهد محرك الإحتراق الداخلي انخفاضا هيكليا عالميا ومن المتوقع استبداله بنحو كبير بالسيارات الكهربائية على مدى العقدين القادمين مع سعي شركات تصنيع السيارات الأوروبية الرائدة التي تستثمر بالفعل في أعمالها التجارية إلى إمداد أساطيلها بالكهرباء. ونظراً للانخفاض المتسارع في تكاليف البطاريات الكهربائية، تعمل الحكومات على سن التشريعات للحد من الانبعاثات، وتحسين السيارات الكهربائية، وتشير البيانات إلى أنه من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 23% ما بين 2020 و2025».

وإختتم ستابس حديثه قائلا: «تعتبر أوروبا فاعل رئيسي في مجال التكنولوجيا والصناعاتالممكنة بالتكنولوجيا، وتعتبر الثورة الصناعية الرابعة والسيارات الكهربائية موضوعين اثنين فقط من المواضيع التي من المتوقع أن تحرك وتحفز مسيرة الإبتكار. إذ تسهم التكاليف المنخفضة، والتشريعات الحكومية والتغييرات السكانية مجتمعة في تسريع تبني الشركات والمستهلكين لهذه التقنيات».

عبر الطيف الترددي 2.6 غيغاهيرتز

«إريكسون» و«كوالكوم تكنولوجيز» ينجحان في إجراء اتصال لاسلكي باستخدام بيانات تقنية الجيل الخامس

حققت شركتا إريكسون وكوالكوم تكنولوجيز، وهي شركة تابعة لكوالكوم إنكوربوريتد، انجازا استثنائيا عبر إجراء اتصال باستخدام بيانات التشغيل البيني غير المستقل للموجات الراديوية الجديدة لتقنية الجيل الخامس عبر الطيف الترددي 2.6 غيغاهيرتز، مضيفتين بذلك نطاق ترددي جديد إلى الموجات التي تم اختبارها بنجاح ليتم نشرها مستقبلاً في الأسواق. وقد تم إجراء الاتصال اللاسلكي ثنائي الاتجاه صعوداً وهبوطاً في مختبر إريكسون بمدينة كيستا، في السويد بتاريخ 20 ديسمبر الماضي.. في خطوة تهدف إلى الإعداد لطرح نطاق تردد جديد من الفئة الفرعية 6 في الأسواق. ويتوافق اختبار بيانات التشغيل البيني متعدد المراكز (IoDT) مع أحدث معايير ومواصفات 3GPP Rel-15 التي تم تجميدها في مارس 2018 ومن ثم اعتمادها بشكل مستقر في سبتمبر من العام ذاته، والتي تعتبر الأساس لعمليات الإطلاق التجاري المتوقعة في النصف الأول من عام 2019. وتعليقاً على التعاون قال بير نارفينغ، رئيس وحدة منتجات الشبكات في إريكسون: «تواصل إريكسون بالتعاون مع كوالكوم تكنولوجيز تحقيق خطوات واسعة في مجال الاستعداد التجاري لإطلاق تقنية الجيل الخامس عبر إجراء اختبارات متعددة للتشغيل البيني متعدد المراكز بشكل مستمر على شبكات الموجات الراديوية الجديدة لتقنية الجيل الخامس باستخدام نطاقات الطيف المختلفة. ونهدف عبر ذلك إلى توفير خيارات نشر مرنة لعملائنا أثناء إستعدادهم لإطلاق تقنية الجيل الخامس تجاريا.»وقد تم إنجاز الاختبار باستخدام أجهزة تقنية الجيل الخامس المتاحة تجاريا من إريكسون بما في ذلك شبكة النفاذ الراديوي التجارية AIR 5331 للموجات الراديوية الجديدة لتقنية الجيل الخامس من إريكسون ومنتجات حوسبة شبكة النفاذ الراديوي – إلى جانب جهاز اختبار الهواتف الذكية المحمول من كوالكوم تكنولوجيز الذي يدعمه مودم Snapdragon X50 5G ووحدات الهوائي مع جهاز الإرسال والاستقبال RF المدمج، إضافة إلى جهاز RF front-end وعناصر الهوائي المختلفة.

ومن جانبه قال دورجا ملادي ، نائب الرئيس الأول والمدير العام لوحدة تقنيتي الجيل الرابع والخامس في شركة كوالكوم تكنولوجيز: «نفخر شركتنا بتعاونها المتواصل مع إريكسون بشان تبني تقنية الجيل الخامس وإطلاقها هذا العام على المستوى العالمي. نحن ملتزمون بتقديم الدعم لضمان حصول المستهلكين على أجهزة تقنية الجيل الخامس وخدماتها ومنافعها بدءاً من النصف الأول من عام 2019.»

وقد أتمت إريكسون وكوالكوم تكنولوجيز اختبارات متشابهة للتشغيل البيني متعدد المراكز في نطاق موجات بتردد 28 و39 و3.5 غيغاهيرتز استنادا إلى المواصفات التي تم اعتمادها في سبتمبر الماضي.

وتعززإريكسون تعاونها المستمر مع الشركاء الرئيسيين في مجال الشبكات وأجهزة التشغيل البيني متعدد المراكز والمرتكزة إلى الحلول المتوافقة مع معايير3GPP على مستوى الموجات المليمترية والموجات بتردد 3.5 و2.6 غيغاهرتز الحالية. وتتميز تقنية الجيل الخامس بكفاءاتها وقدراتها التي تتفوق على جميع الأجيال السابقة في عالم الاتصالات المتنقلة، ومن الأمثلة على هذه القدرات، معدلات البيانات شديدة الارتفاع، والكمون المنخفض جدا وكفاءة استهلاك الطاقة. ويعد الوصول إلى نطاقات الطيف الجديدة أحد العناصر الرئيسية لزيادة سعة البيانات ومعدلاتها.

تعرف على المزيد حول الإنجازات المتعلقة بتقنية الجيل الخامس والتي حققتها اريكسون مع شركائها على مستوى القطاع إضافة إلى دور الشركة في عملية تسريع الإطلاق التجاري للتقنية في الأسواق.